



جامعة ميد أوشن

كلية العلوم الإنسانية

تخصص قانون رقمي

حقوق الأفراد في خصوصية بياناتهم الشخصية بين التشريعات الوطنية والتحديات
الرقمية المعاصرة: دراسة تطبيقية على البنوك والمؤسسات المالية السعودية

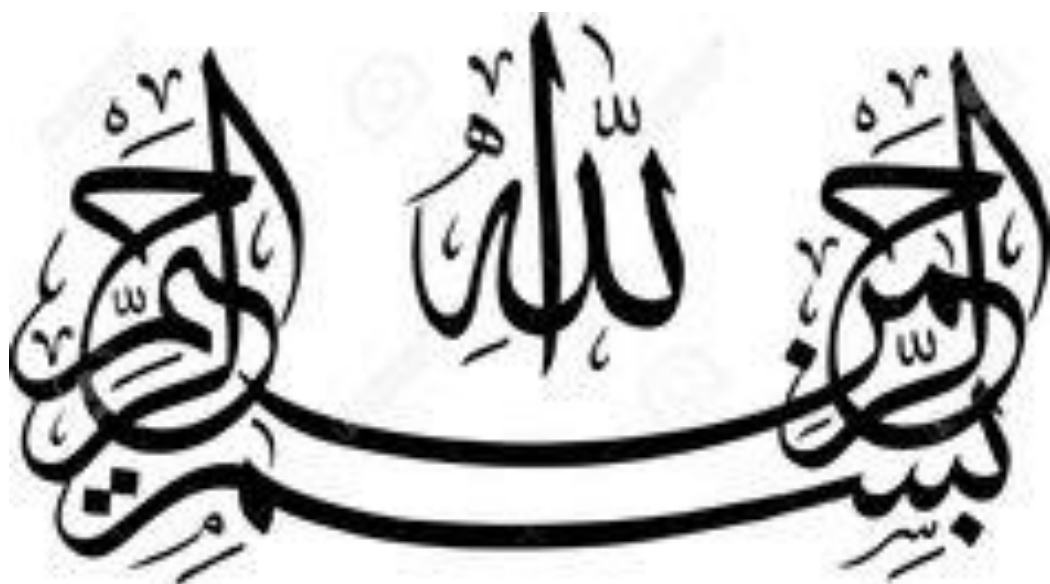
إعداد الطالب/سعد علي القرني

242001304

إشراف/ كلية العلوم الإنسانية

العام الدراسي:

2024



فهرس المحتويات

2.....	بسم الله الرحمن الرحيم
3.....	فهرس المحتويات
4.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
4.....	➤ المقدمة
5.....	➤ مشكلة الدراسة :
6.....	➤ اهمية الدراسة :
7.....	✓ الاهمية العلمية :
7.....	✓ الاهمية العملية
8.....	➤ اهداف الدراسة :
9.....	➤ تساؤلات الدراسة
10.....	➤ نموذج الدراسة :
11.....	➤ الدراسات السابقة :
21.....	➤ المنهجية و طرق البحث :
22.....	➤ جمع البيانات:
23.....	➤ تحليل البيانات:
24.....	المراجع :

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

➤ المقدمة

في العصر الرقمي الحالي أصبحت حماية الخصوصية وحقوق الأفراد في بياناتهم الشخصية من أبرز القضايا التي تثير اهتمامًا كبيرًا على الصعيدين الوطني والدولي و مع التطور السريع للتكنولوجيا وظهور تقنيات جديدة لجمع البيانات وتحليلها ازدادت المخاطر التي تهدد خصوصية الأفراد وأمن معلوماتهم خاصة في القطاعات الحساسة مثل البنوك والمؤسسات المالية وتعد هذه البيانات الشخصية موردًا قيمًا وحساسًا حيث تكشف عن تفاصيل هامة حول الهوية والمالية مما يجعلها عرضة للاستغلال والاختراق من قبل جهات غير مشروعة

ومن أجل مواجهة هذه التحديات سعت العديد من الدول إلى وضع تشريعات وطنية تحمي حقوق الأفراد في خصوصية بياناتهم الشخصية وتضع ضوابط صارمة لاستخدامها ومعالجتها وفي المملكة العربية السعودية شهدت التشريعات تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة بهدف تعزيز الحماية القانونية لبيانات الأفراد ومواكبة التطورات العالمية وتعد البنوك والمؤسسات المالية من أكثر القطاعات المتضررة من هذا التشريع حيث تتعامل مع كميات كبيرة من البيانات الشخصية والمالية الحساسة التي تتطلب حماية صارمة تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل حقوق الأفراد في خصوصية بياناتهم الشخصية بين التشريعات الوطنية والتحديات الرقمية المعاصرة من خلال دراسة تطبيقية على البنوك والمؤسسات المالية السعودية وستتم مناقشة الأطر القانونية والتنظيمية للمملكة العربية السعودية وإجراء المزيد من التحليلات ذات الصلة بالتحديات التي تواجه حماية البيانات في ظل تطور الجرائم الإلكترونية وتزايد الهجمات

الإلكترونية بالإضافة إلى دراسة أهم الحلول والتوصيات لتحسين فعالية حماية البيانات الشخصية في البنوك والمؤسسات المالية

ستناقش هذه الدراسة جوانب متعددة للموضوع بدءاً بمراجعة الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية وتحديدًا في قطاع المؤسسات المصرفية والمالية وذلك من خلال تحليل الأنظمة والقوانين ذات الصلة مثل نظام حماية البيانات الشخصية تم نشر النظام في عام 2021 ويهدف إلى توحيد معالجة البيانات الشخصية وحماية حقوق الخصوصية للأفراد

بالإضافة إلى ذلك سيتم تناول التحديات الرقمية المعاصرة لحماية البيانات الشخصية بما في ذلك زيادة الهجمات الإلكترونية وتطوير أدوات التجسس وجمع المعلومات غير المصرح به وفي هذا السياق سيتم وصف كيفية استجابة المؤسسات المالية السعودية لهذه التهديدات وما إذا كانت التدابير الفنية والتنظيمية المتخذة تتوافق مع معايير الحماية السيبرانية العالمية

ويتضمن البحث أيضًا مقارنة التشريعات السعودية مع بعض الأنظمة الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي أصدرها الاتحاد الأوروبي بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب المختلفة واستكشاف ما إذا كان من الممكن اعتماد بعض الممارسات الدولية لتعزيز الإطار القانوني

➤ مشكلة الدراسة :

وتتساءل الدراسة عن التحديات التي يواجهها الأفراد في حماية حقوق خصوصية بياناتهم الشخصية ولا سيما في ظل التطور السريع للتقنيات الرقمية واعتماد البنوك والمؤسسات المالية على الأنظمة الإلكترونية لتخزين ومعالجة بيانات العملاء ومع

زيادة كمية البيانات التي يتم جمعها تزداد أيضًا المخاطر المرتبطة بخصوصية هذه البيانات حيث يمكن بسهولة اختراقها واستغلالها من قبل أطراف غير مصرح لها مما يشكل تهديدًا للأمن المالي والمعلوماتي للفرد، ويؤثر سلبًا على ثقة العملاء في المؤسسات المالية

وتتفاقم المشكلة مع تزايد الهجمات السيبرانية وتطور أساليب الاحتيال والقرصنة التي تستهدف على وجه التحديد البنوك والمؤسسات المالية بسبب حساسية البيانات المالية على الرغم من أن المملكة العربية السعودية لديها تشريعات وطنية تهدف إلى حماية البيانات الشخصية، إلا أن فعالية هذا التشريع تواجه تحديات كبيرة في مواجهة التطور المتسارع للتقنيات الرقمية وظهور أشكال جديدة من التهديدات التي تتطلب التحديث المستمر وابتكار التدابير الوقائية

➤ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في الحاجة الملحة لحماية حق الأفراد في خصوصية بياناتهم الشخصية نظرًا لأن التطورات الرقمية جعلت المعلومات الشخصية أكثر عرضة للمخاطر وتكمن أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط أساسية أهمها

➤ تعزيز حماية الخصوصية في القطاعات الرئيسية: تسلط الدراسة الضوء على القطاع المالي السعودي بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية باعتباره أحد القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على البيانات الشخصية للعملاء وتعد حماية هذه البيانات أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة في هذه المؤسسات

➤ دعم الجهود الوطنية: يساعد هذا البحث في دعم جهود المملكة العربية السعودية لإنشاء بيئة قانونية وتنظيمية تحمي حقوق الأفراد بما يتماشى مع رؤية 2030 التي تهدف إلى تعزيز الأمن الرقمي وتمكين التحول الرقمي الآمن والفعال

➤ معالجة التحديات السيبرانية: تقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن التحديات الرقمية المعاصرة بما في ذلك الهجمات السيبرانية على البنوك والمؤسسات المالية ويساعد هذا البحث في تقديم توصيات لدعم المؤسسات في معالجة هذه المخاطر

✓ الأهمية العلمية :

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية لأنها تعزز المعرفة الأكاديمية حول كيفية حماية خصوصية البيانات الشخصية في القطاع المالي والذي لم يحظ بنصيبه المستحق من البحث وخاصة في سياق المملكة العربية السعودية ويمكن تتبع الأهمية العلمية من جوانب عديدة مثل المساهمة التي ستقدمها هذه الدراسة البحثية للأدبيات القانونية من خلال المساهمة في تحليل معمق للأطر القانونية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية التي تتعامل مع حماية البيانات الشخصية وبالتالي إضافة المعرفة الأكاديمية حول التشريعات والسياسات المتعلقة بحماية الخصوصية

تحليل تأثير التكنولوجيا على القانون فتبحث هذه الدراسة في بعض التحديات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة على حماية البيانات وهذا يسمح بمقارنة التشريعات السعودية بأفضل التجارب الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي وبالتالي كل هذا يثري المناقشة الأكاديمية بنظرة أكثر شمولاً نحو تحديد الحلول المثلى

✓ الأهمية العملية

المعنى العملي لهذا البحث هو أن هذه الورقة ستقدم بعض التوصيات والاقتراحات العملية التي يمكن أن تساهم بدورها في تمكين البنوك والمؤسسات المالية السعودية من تعزيز مستوى حماية البيانات الشخصية لعملائها والحد من مخاطر الهجمات والاختراقات الإلكترونية التي تهدد القطاع المالي ومن خلال تسليط الضوء على الثغرات والتحديات من الوضع الحالي يمكن للمؤسسات المالية تحسين سياسات وإجراءات حماية البيانات التي تضمن ثقة العملاء وتؤدي إلى زيادة الأمن المالي

كما تقدم الدراسة إطاراً عملياً يمكن للمشرعين وصناع القرار في المملكة العربية السعودية أن يستندوا إليه في سن وتحديث التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية ومواكبة التحولات الرقمية الحالية والممارسات الرائدة عالمياً وبالتالي يمكن الاستفادة من نتائج هذا البحث واستخدامها كدليل للخطط والسياسات العامة نحو حماية البيانات في القطاعات الحساسة وتعزيز جاهزية المؤسسات لمواجهة التهديدات الإلكترونية وبالتالي دعم الانتقال إلى بيئة رقمية آمنة وموثوقة

➤ أهداف الدراسة :

يتناول البحث الحالي تحليل الأطر القانونية في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية في القطاع المالي وفي حين يتم الاعتماد بشكل متزايد على الأنظمة الرقمية في أنشطة المؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات المالية فقد حان الوقت لمحاولة فهم كيفية تعامل التشريعات الوطنية مع مثل هذه المهام المعقدة لحماية خصوصية العملاء ومعلوماتهم من بعض التهديدات

ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على القوانين واللوائح السعودية الحالية بشأن حماية البيانات الشخصية ومدى فعاليتها في مواجهة التحديات القائمة كما تخطط الدراسة

للنظر في بعض التحديات الرقمية المعاصرة التي تواجه حماية البيانات الشخصية في القطاعات المالية والتي تشمل الهجمات الإلكترونية والأساليب المتطورة للاختراق الموجهة ضد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

وقد فعلت ذلك من خلال تحليل التحديات وتوفير أسس لفهم المخاطر الحقيقية التي تهدد خصوصية البيانات المالية والشخصية وقارنت التشريعات السعودية بأفضل الممارسات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف واستكشاف سبل تعزيز التشريعات الوطنية

وعلى الصعيد العملي ستحاول الدراسة تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق على البنوك السعودية وأي مؤسسة مالية أخرى في محاولة للمساهمة في تحسين حماية البيانات وذلك لمساعدة المشرعين والمؤسسات في تنفيذ سياسات وإجراءات حماية البيانات التي من شأنها تعزيز الثقة في القطاع المالي السعودي وزيادة مستوى الأمن الرقمي كما تعمل على نشر الوعي بأهمية حماية البيانات الشخصية من خلال تسليط الضوء على أهمية التزام المؤسسات المالية بالتشريعات وحماية بيانات العملاء في المساهمة في تقليل المخاطر المحتملة وتعزيز الاستقرار الرقمي داخل المملكة

➤ تسؤلات الدراسة

1- ما هي الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وخاصة في قطاع البنوك والمؤسسات المالية؟

2- إلى أي مدى تعالج هذه الأطر القانونية التحديات الرقمية المعاصرة، مثل

الهجمات الإلكترونية المختلفة ومحاولات الاختراق التي تستهدف البيانات

الشخصية في المؤسسات المالية؟

3- ما هي التحديات والمخاطر الأكثر شيوعاً التي تواجه حماية البيانات الشخصية

في البنوك والمؤسسات المالية السعودية؟

4- ما هي التوصيات لتحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بحماية البيانات

الشخصية في البنوك والمؤسسات المالية السعودية دون المساس بأمن

المعلومات وثقة العملاء؟

تهدف هذه الأسئلة إلى توجيه الدراسة نحو تحقيق فهم شامل للتشريعات الحالية

والتحديات التي تواجه حماية البيانات وتقديم حلول عملية وقابلة للتطبيق لمعالجة هذه

التحديات في ضوء التحولات الرقمية الجارية

➤ نموذج الدراسة :

يعتمد نموذج الدراسة على التحليلات القانونية والفنية للتحديات التي تواجه حماية

البيانات الشخصية داخل البنوك والمؤسسات المالية السعودية في ظل التحولات

الرقمية الحديثة حيث يوضح هذا النموذج نهجاً لدراسة أطر الأنظمة والتشريعات

والنظر في قدرتها على مواجهة تهديدات الرقمية بالإضافة إلى التحديات الفنية

المتعلقة بحماية البيانات الشخصية

➤ الدراسات السابقة :

1-د. هبه رمضان 2024 دراسة بعنوان " الحماية القانونية للبيانات الشخصية

في عصر التكنولوجيا الرقمية"

تتناول الدراسة التحديات التي تواجه حماية الخصوصية في ظل تطور التكنولوجيا الرقمية وانتشار البيانات الشخصية عبر الإنترنت وتركز الدراسة على كيفية تأثر الأفراد بجمع البيانات وتحليلها ومشاركتها خاصة مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة مما يزيد من مخاطر انتهاك الخصوصية

وتشير الدراسة إلى أن التشريعات الحالية لا تزال غير كافية لتوفير حماية فعالة للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية ففي العديد من البلدان لم تتطور القوانين بشكل كافٍ لمواكبة التغيرات السريعة في التكنولوجيا مما يشير الحاجة إلى قوانين أكثر صرامة وأكثر شمولاً لحماية خصوصية الأفراد كما تظهر الدراسة أن هناك حاجة إلى زيادة الوعي بين الأفراد والمؤسسات حول كيفية حماية البيانات الشخصية وتعزيز السياسات التي تحافظ على حقوق الخصوصية في البيئة الرقمية

وتناولت الدراسة حماية الخصوصية ومواجهة التحديات التي تفرضها التكنولوجيا الرقمية على البيانات الشخصية

وتضمنت الدراسة نتائج رئيسية وهي مخاطر تبادل البيانات الشخصية عبر الإنترنت حيث يقدم الأفراد معلوماتهم طوعية مقابل الحصول على الخدمات الرقمية مما يجعل هذه البيانات عرضة للانتهاك وسوء الاستخدام وأكدت الدراسة على ضرورة وجود قوانين صريحة ومحدثة لحماية الأفراد من المخاطر الناجمة عن تداول بياناتهم الشخصية على المنصات الإلكترونية

وركزت التوصيات على ضرورة قيام المشرع المصري بإصدار قوانين متخصصة تحكم المعاملات الإلكترونية وأوصت الدراسة بأن تكون هذه القوانين مماثلة للتشريعات الدولية والعربية الحديثة مع التركيز على حماية البيانات الشخصية الحساس كما أكدت الدراسة على أهمية وضع إطار تشريعي يواكب التطورات الرقمية ويعزز حق الأفراد في النسيان الرقمي مما يسمح لهم بالتحكم في بياناتهم عبر الإنترنت

2-د . اكرام سليمان قجم 2021 دراسة بعنوان " دراسة بعنوان "الحماية القانونية للبيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي في القانون القطري والقانون المقارن"

تتناول الدراسة حماية الخصوصية في ظل التطور التكنولوجي وظهور منصات التواصل الاجتماعي وتركز الدراسة على قوانين حماية البيانات الشخصية في دولة قطر، وتقارنها بالقوانين المماثلة في الدول الأخرى وتهدف الدراسة إلى تحليل مدى كفاية القوانين القطرية لحماية بيانات المستخدمين على الإنترنت مع استعراض الآليات التي تستخدمها التشريعات القطرية للحفاظ على خصوصية الأفراد ومن بين التحديات التي تطرحها الدراسة كيفية حماية المعلومات الشخصية للأفراد على منصات التواصل الاجتماعي التي تعد مصدراً ضخماً للبيانات ويصعب السيطرة عليها بشكل كامل كما تقارن الدراسة القوانين القطرية بالجهود الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وتسلط الضوء على الاختلافات والتشابهات في التشريعات

وأظهرت النتائج وجود قصور في التشريعات القطرية فيما يتعلق بحماية بيانات الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الخصوصية كما أشارت الدراسة إلى أن القوانين الحالية قد لا تواكب التحديات التكنولوجية

المتسارعة التي تتطلب حماية أكثر شمولاً للبيانات الشخصية وعلى صعيد التوصيات أكدت الدراسة على ضرورة تحديث التشريعات القطرية لتتماشى مع المعايير الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) والتي توفر إطاراً متكاملًا لحماية البيانات كما أوصت بتعزيز ثقافة الوعي بين المستخدمين حول حقوقهم في حماية بياناتهم الشخصية بالإضافة إلى تعزيز التدابير الفنية التي تدعم الحفاظ على خصوصية البيانات من خلال فرض المسؤوليات القانونية على الشركات المسؤولة عن إدارة البيانات الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي

3-د. ابراهيم داود (2017) دراسة بعنوان "دراسة الحماية القانونية للبيانات الشخصية من منظور الحق في الخصوصية"

وتضمنت فصلين رئيسيين: يتناول الفصل الأول العلاقة القانونية بين الحق في الخصوصية والبيانات الشخصية مع التركيز على وجهات النظر المختلفة للحق في الخصوصية مثل الحقوق المتأصلة في الشخصية والتنظيم القانوني الموسع والتحديات المرتبطة بتحديد عناصر هذا الحق

يسلط الفصل الثاني الضوء على نطاق الحماية القانونية للبيانات الشخصية ويتناول النطاق الموضوعي والذاتي لهذه الحماية ويختتم البحث بتوضيح الصعوبات التي تواجه التشريعات في ربط الحياة الخاصة والعامة وتحديد المعايير التي تميز بينهما

توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين الحق في الخصوصية والبيانات الشخصية حيث تشكل البيانات الشخصية جزءاً أساسياً من مفهوم الخصوصية إلا أن هذا الارتباط أدى إلى تحديات تتعلق بتحديد العناصر الدقيقة للخصوصية خاصة في

ظل صعوبة الفصل بين الحياة العامة والخاصة مما يجعل حماية البيانات الشخصية معقدة في بعض السياقات القانونية

وأظهرت الدراسة أن العديد من التشريعات الوطنية وخاصة في الدول العربية لا توفر الحماية الكافية للبيانات الشخصية حيث يفتقر بعضها إلى الوضوح في تعريف البيانات الشخصية وحدود استخدامها مما يؤدي إلى صعوبات في توفير الحماية الشاملة للحق في الخصوصية ضمن الإطار القانوني الحالي. ولاحظت الدراسة وجود تباين في مستويات الحماية القانونية بين التشريعات الوطنية والدولية، حيث تعتبر بعض التشريعات الأوروبية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، أكثر شمولاً وقدرة على حماية البيانات الشخصية بشكل فعال وقد أدى هذا التباين إلى جعل الأفراد في بعض الدول عرضة لانتهاكات الخصوصية المتكررة بسبب فشل تشريعاتها في مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال

4-د. محمد حسن عبدالله علي 2021 دراسة بعنوان " حماية البيانات الشخصية وخصوصية الأفراد: دراسة مقارنة للتشريعات القانونية "

تهدف الدراسة إلى تحليل التشريعات القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية من خلال مقارنة اللائحة الأوروبية (GDPR) مع بعض القوانين الأخرى ذات الصلة مثل القانون الفرنسي والمصري وقانون مركز دبي المالي العالمي

يشير إلى أن الدراسة تناولت تطبيق اللائحة الأوروبية رقم 2016/679 والتي دخلت حيز التنفيذ في 14 مايو 2018 كما ركزت على حقوق الأفراد في حماية بياناتهم الشخصية، والشروط التي يجب على معالجي هذه البيانات الالتزام بها بالإضافة إلى آليات الرقابة التي تضمن تنفيذ هذه القوانين، والعقوبات المترتبة على المخالفات وقد

أظهرت الدراسة أهمية التشريعات في سياق المعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية، مع المقارنة بين الأنظمة القانونية في الدول المعنية

وأكدت الدراسة وجود ثغرات في التشريعات القانونية لبعض الدول في حماية البيانات الشخصية مقارنة بالمعايير العالمية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) مما يعرض الأفراد لمخاطر متعددة

وأظهرت الدراسة أن التشريعات القانونية الأوروبية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) توفر حماية متقدمة للبيانات الشخصية مقارنة بالقوانين في بعض الدول العربية مثل مصر وفرنسا مما يؤدي إلى ضعف حماية حقوق الأفراد في بعض السياقات

وتناولت الدراسة غياب أو ضعف الرقابة في بعض الدول على المعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية مما يساهم في تعريض الأفراد لمخاطر الاستغلال أو انتهاك الخصوصية

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير القوانين المحلية لمواكبة معايير اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) مع تعزيز الجوانب التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وضرورة نشر الوعي بين الأفراد حول حقوقهم في حماية بياناتهم الشخصية من خلال الحملات التوعوية والتثقيفية وأكدت الدراسة على أهمية تعزيز دور الهيئات التنظيمية والإشرافية في تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وذلك لضمان التطبيق الفعال لهذه التشريعات

5- د. عمرو ابو عرقوب 2021 دراسة بعنوان " اقع الخصوصية وحماية البيانات الرقمية في فلسطين 2021"

تسلط الدراسة الضوء على واقع حماية البيانات الشخصية في فلسطين حيث تناولت الدراسة قضايا جمع ومعالجة البيانات الشخصية لمستخدمي الإنترنت الفلسطينيين والانتهاكات التي قد يتعرضون لها كما ركزت على الوعي العام بمفاهيم الخصوصية وحماية البيانات الرقمية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 31% من المشاركين لا يعرفون بوضوح معنى البيانات الشخصية، و 51% منهم لا يفهمون ماذا تعني الخصوصية الرقمية وأكد 89% من المشاركين على ضرورة سن قانون شامل لحماية الخصوصية والبيانات في فلسطين

وأظهرت الدراسة أن 31% فقط من المشاركين في الاستطلاع لديهم فهم واضح لمفهوم البيانات الشخصية، في حين أن 51% منهم لا يدركون معنى الخصوصية الرقمية

وتناولت الدراسة العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المستخدمون الفلسطينيون مثل استخدام بياناتهم الشخصية دون موافقتهم الصريحة أو دون مراعاة الخصوصية

ومن النتائج البارزة الحاجة إلى قانون شامل للخصوصية وحماية البيانات الشخصية في فلسطين حيث أكد 89% من المشاركين على أهمية سن قوانين من هذا النوع لحماية حقوق الأفراد في الفضاء الرقمي

وأوصت الدراسة بضرورة إقرار قانون متخصص بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية في فلسطين مع التأكيد على ضرورة الوضوح في التشريعات التي تحدد استخدام البيانات

ومن التوصيات المهمة الأخرى التأكيد على ضرورة توعية الجمهور الفلسطيني بالمفاهيم المتعلقة بالخصوصية الرقمية وحماية البيانات مع التركيز على حملات التوعية في المدارس والجامعات

واقترحت الدراسة إنشاء هيئة مستقلة في فلسطين متخصصة بحماية البيانات الشخصية والإشراف على تنفيذ القانون الجديد لضمان فعالية الحماية

6-د. مروة زين العابدين سعد صالح 2016 دراسة بعنوان "دراسة الحماية القانونية للبيانات الشخصية عبر الإنترنت:"

تناولت الدراسة تطور قوانين حماية البيانات الشخصية في العصر الرقمي مشيرة إلى التحديات الرئيسية التي تواجه الأفراد في ظل النمو المستمر للإنترنت كما ناقشت التدابير القانونية المتخذة على المستوى الدولي والوطني لمواجهة المخاطر التي تهدد خصوصية البيانات وتطرق إلى الاتفاقيات والمبادئ الدولية مثل اتفاقية حماية البيانات الشخصية للاتحاد الأوروبي والقانون الأمريكي في هذا المجال وتمت مقارنة هذه الأنظمة القانونية من حيث فعاليتها في حماية الأفراد وضمان حقوقهم في الخصوصية

وأكدت الدراسة أن بعض الدول لا توفر الحماية الكافية للبيانات الشخصية على شبكة الإنترنت حيث لا توجد تشريعات واضحة في هذا المجال أو تقتصر إلى آليات إنفاذ فعالة

وخلصت الدراسة إلى أن التعاون الدولي في تنظيم حماية البيانات يعد خطوة أساسية لضمان الحماية الفعالة في جميع الدول وأوصت الدراسة بتعزيز التعاون بين الدول لتوحيد التشريعات الخاصة بحماية البيانات الشخصية، بما يتماشى مع المعايير الدولية ودعت الدراسة إلى تحديث القوانين المحلية في العديد من الدول لتكون أكثر توافقاً مع تحديات العصر الرقمي وضمان وجود آليات قوية لتطبيقها دراسات اجنبية :

1- Global Data Privacy Laws 2021-22

تستكشف دراسة قوانين الخصوصية العالمية للبيانات 2021-2022 التوسع السريع في تشريعات الخصوصية في جميع أنحاء العالم وتسلب الضوء على تأثير اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي مشيرة إلى أن أكثر من 130 دولة قد سنت أو حدّثت قوانين الخصوصية الخاصة بها مع تطورات كبيرة في مناطق مثل الإمارات العربية المتحدة والبرازيل ويناقش التقرير المشهد القانوني المتطور والتحديات المحيطة بتدفق البيانات عبر الحدود والتعاون الدولي في مجال حماية البيانات تبنت أكثر من 130 دولة قوانين الخصوصية الخاصة بها أو قامت بتحديثها متأثرة بشكل كبير بقانون حماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي و زيادة التعقيد حول عمليات نقل البيانات الدولية والامتثال للمعايير الوطنية المختلفة

ينبغي أن تركز الجهود على مواءمة قوانين الخصوصية لتسهيل تدفق البيانات عبر الحدود و يجب على الحكومات تعزيز آليات إنفاذ قوانين الخصوصية لضمان الامتثال

2-China's Data Protection Strategy(2022) :

تسلط الضوء على قانون حماية البيانات الشخصية الجديد في الصين قانون حماية المعلومات الشخصية (PIPL) ويهدف القانون إلى تحسين حقوق الأفراد في التحكم في كيفية جمع بياناتهم الشخصية واستخدامها ومعالجتها

تم تصميم قانون حماية المعلومات الشخصية على غرار اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) ويتضمن حقوق الأفراد في معرفة كيفية استخدام بياناتهم والموافقة عليها تتضمن الأحكام الرئيسية للقانون إلزام الأفراد بالموافقة على جمع بياناتهم الشخصية قبل معالجتها بالإضافة إلى تحديد البيانات الحساسة بما في ذلك المعلومات البيومترية والدينية والطبية والمالية

لا ينطبق القانون على الكيانات العاملة في الصين فحسب بل ينطبق أيضًا على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع البيانات الشخصية لسكان الصين وهذا يشمل أي شركات تقدم منتجات أو خدمات للأفراد في الصين مثل المؤسسات التعليمية أو الشركات التي تقدم خدمات عبر الإنترنت

يفرض القانون غرامات على الشركات التي تفشل في الامتثال تصل إلى 50 مليون يوان أو 5٪ من الإيرادات السنوية للشركة

توصي الدراسة بأن تقوم الشركات التي تتعامل مع البيانات الشخصية للمقيمين في الصين بمراجعة سياساتها وبنيتها التحتية للامتثال لقانون حماية البيانات الشخصية وينبغي للمنظمات إنشاء آلية واضحة للحصول على موافقة الأفراد وإبلاغهم بحقوقهم في التحكم في بياناتهم وينبغي للشركات زيادة الشفافية في كيفية معالجة البيانات الشخصية من خلال إشعارات واضحة وتوضيح كيفية استخدام البيانات من قبل أطراف ثالثة وتوصي الدراسة بإنشاء نظام إشراف أكثر فعالية لضمان الامتثال الكامل للقانون مع فرض عقوبات شديدة على الشركات التي تفشل في حماية بيانات الأفراد

3-Data Protection and Privacy Legislation Worldwide(2021)

وتركز الدراسة على قوانين حماية البيانات والخصوصية حول العالم وتسلط الضوء على تطور التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في كل من الدول المتقدمة والنامية

وتشير الدراسة إلى أن 137 دولة من أصل 194 دولة حول العالم قد تبنت تشريعات لحماية البيانات الشخصية مما يعكس الوعي المتزايد في مختلف الدول حول أهمية حماية الخصوصية في العصر الرقمي و كما تسلط الدراسة الضوء على أهمية هذه القوانين في ظل النمو الكبير في جمع واستخدام البيانات الشخصية عبر الإنترنت حيث يتزايد الاهتمام بحماية المعلومات الشخصية في مجالات مثل التجارة الإلكترونية، وتطبيقات الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي

كما تشير الدراسة إلى التفاوت الكبير في تطبيق قوانين حماية البيانات بين الدول المختلفة حيث تبنت الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية تشريعات متقدمة مثل اللائحة

العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي في حين لا تزال بعض الدول في أفريقيا وآسيا في المراحل الأولى من تطوير مثل هذه التشريعات وتوصي الدراسة بأن تستفيد البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من النماذج التشريعية المتقدمة مثل اللائحة العامة لحماية البيانات وقانون حماية المعلومات الشخصية في الصين لتطوير قوانين لحماية البيانات الشخصية تتناسب مع خصوصيات كل بلد وتشجع الدراسة على تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الدولية لضمان تبادل المعرفة والخبرة بشأن أفضل الممارسات في مجال حماية البيانات الشخصية وتوصي الدراسة بتوفير الموارد اللازمة لتطوير وتنفيذ أنظمة فعالة لحماية البيانات الشخصية بما في ذلك التعليم والتدريب للمهنيين في هذا المجال

➤ المنهجية و طرق البحث :

يعتمد هذا النهج على دراسة القوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية ومن ثم مقارنتها بالتشريعات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي ويهدف هذا النهج إلى تحليل التوافق بين النظام القانوني السعودي والأنظمة الدولية، واكتشاف الثغرات القانونية المحتملة

➤ تحديد الأنظمة القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية

السعودية

➤ مقارنة تلك الأنظمة بالقوانين الدولية

➤ تحليل أوجه التشابه والاختلاف وتقديم اقتراحات لتحسين التشريعات السعودية

المنهج الوصفي

يركز هذا المنهج على وصف الواقع الحالي للبيانات الشخصية في البنوك السعودية ويتضمن دراسة حالات تطبيقية في المؤسسات المالية ويتم جمع المعلومات حول السياسات والإجراءات المتبعة في البنوك لضمان حماية البيانات الشخصية وتحليلها للوصول إلى نتائج واضحة بشأن فعالية هذه السياسات

المنهج التحليلي

في هذا المنهج يتم تحليل البيانات المجمعة لتحديد أسباب وعواقب مشاكل حماية البيانات الشخصية في البنوك السعودية و كما يتم استخدامه لتحليل فعالية الحلول الأمنية والتدابير المتبعة

النهج الكمي

يتضمن استخدام أساليب البحث الكمي لجمع البيانات القابلة للقياس والتحليل الرقمي. ويمكن استخدامه لإجراء استبيانات مع موظفي البنك أو العملاء للحصول على معلومات كمية حول مدى الوعي بحماية البيانات الشخصية والإجراءات المتبعة في البنوك

النهج النوعي

يعتمد النهج النوعي على جمع البيانات من خلال المقابلات والملاحظات والمراجعات الحية لفهم المواقف والخبرات الشخصية حول كيفية حماية البيانات الشخصية في البنوك ويستخدم لاكتساب رؤى متعمقة حول كيفية تعامل البنوك مع قضايا حماية البيانات

➤ جمع البيانات:

➤ المصادر الأولية: تشمل المقابلات مع المتخصصين في البنوك واستبيانات العملاء، والملاحظات الحية لإجراءات الأمن

➤ المصادر الثانوية: تشمل القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية والتقارير الحكومية، والدراسات السابقة، والكتب المتخصصة

➤ تحليل البيانات:

سيتم تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية مثل SPSS أو Excel إذا تم استخدام النهج الكمي و قد يتطلب تحليل البيانات النوعية أدوات تحليل النصوص مثل NVivo لتحليل المقابلات والملاحظات و باستخدام هذه المنهجية المتكاملة يمكن للباحث تقديم تحليل شامل وموثوق لتحديات حماية البيانات الشخصية في البنوك السعودية في ظل التحول الرقمي وتقديم توصيات عملية لتحسين الأمن وحماية الخصوصية

المراجع :

- 1-د . هبة رمضان (2024) الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا ، مجلة العلوم القانونية
- 2-د . اكرام سليمان 2021 "الحماية القانونية للبيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي في القانون القطري والقانون المقارن":
- 3-دراسة إبراهيم داود (2017) الحماية القانونية للبيانات الشخصية من منظور الحق في الخصوصية ، مجلة الحقوق الدولية
- 4-د. محمد حسن عبدالله (2021) حماية البيانات الشخصية وخصوصية الأفراد: دراسة مقارنة للتشريعات القانونية ، مجلة الدراسات القانونية
- 5- د. عمرو ابو عرقوب (2021) واقع الخصوصية وحماية البيانات الرقمية في فلسطين جامعة بيرزيت دراسة "واقع الخصوصية وحماية البيانات الرقمية في فلسطين"
- 6-د. مروة زين العابدين سعد صالح 2016 دراسة بعنوان " دراسة "الحماية القانونية للبيانات الشخصية عبر الإنترنت:"
- 7-لي، فاي (2022) حماية البيانات في الصين: تحليل لقانون حماية المعلومات الشخصية (PIPL) ، مجلة القانون الصيني
- 8-"Data Protection and Privacy Legislation Worldwide": United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)(2021) Data protection and privacy legislation worldwide. United Nations Conference on Trade and Development

9-Global Data Privacy Laws 2021-22": International Association of Privacy Professionals (IAPP). (2021). Global data privacy laws 2021-2022

Mid–Ocean University

College of Humanities

Digital Law Major



**"Individuals' Rights to Privacy of Their Personal Data Between National
Legislation and Contemporary Digital Challenges: An Applied Study on
Banks and Financial Institutions in Saudi Arabia"**

Preparation: Saad Ali Alqarni

Supervision: College of Humanities

1446–2024